

٢٤١ -

أى أنه يحسن أن يكون الفعل المقدر مما يتكلم به ما لم يغير المعنى الكلى
معنى الحديث ، ومع ذلك يقدر فعل من لفظه وأن لا يستعمل ما لم ينفذ
المعنى .

ويجوز الرفع هنا وهو جيد لأنه المحدث عنه والمستهفم ، إلا النصب هنا
هو الوجه . لأنه موضع يكون الاسم فيه معاقبا للفظ بالفعل . وأخيرا يعقد صلة
بين نصب المصدر المشبه به والحمل على المعنى ، ويفرق بين التركيب الذى يكون
فيه النصب على الفعل الظاهر والتركيب الذى يكون فيه النصب على المضمر .
يقول فى باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضماعر الفعل المتروك
اظهاره : « وذلك قولك : مررت به فاذا له صوت صوت حمار ، ومررت به
فاذا له صراخ صراخ الثكلى » (٤٢٠) .

ويحدد الموقف الذى ينتج عنه مثل تلك التراكيب ، وتوجيه الاختيار
(أعنى اختيار النصب بالحمل على المعنى ، ويقابل - سيرا على نهجه - بينها
وبين أخرى يحمل فيها الاسم الثانى على المعنى أيضا . يقول : «فإنما انتصب
هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للاول ولا
يدلا منه . ولكنك لما قلت : له صوت علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك :
له صوت ، بمنزلة قولك : فاذا هو يصوت ، فحملت الثانى على المعنى » (٤٢١) .

ويفرق هنا بين النصب على الفعل مع التعريف ، والنصب على اضماعر
الفعل (الذى يفسره الفعل المظهر) ، وفى الحال الأولى يكون الاسم غير حال
وفى الثانية يكون مثلا أو حالا . يقول : « فاذا قلت : مررت به فاذا هو
يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال . فان قلت : صوت حمار ،
فالقيت الالف واللام ، فعلى اضماعر فعلا بعد الفعل المظهر ، سوى الفعل
المظهر . وتجعل صوت حمار مثلا عليه يخرج الصوت أو حالا ، (٤٢٢) .

-
- (٤٢٠) الكتاب ١ / ٣٥٥ .
(٤٢١) الكتاب ١ / ٣٥٦ .
(٤٢٢) الكتاب ١ / ٣٥٦ أيضا .